



دورة عام 2021

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

قرار اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 22 تموز/يوليه 2021

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2021/L.23/Rev.1)]

31/2021 - متابعة الاتفاق الإقليمي المتعلق بالوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إنه يعيد تأكيد قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 والمعنون: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه الجمعية مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وأكدت من جديد التزامها بالعمل دون هوادة من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، والاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإنه يعيد أيضاً تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية⁽¹⁾،

وإنه يشير إلى إعلان تطبيق المبدأ 10 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، الذي اعتمد في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من 20 إلى

(1) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.



22 حزيران/يونيه 2012، وأيدته 24 حكومة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي⁽²⁾، وأكدت فيه من جديد التزامها بالمبدأ 10 من إعلان ريو لعام 1992 بشأن البيئة والتنمية وحقوق الوصول إلى المعلومات والمشاركة والعدالة فيما يتعلق بالمسائل البيئية، وأعلنت استعدادها للعمل من أجل وضع صك إقليمي يشجع التطبيق الكامل لتلك الحقوق، وطلبت دعم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها الأمانة الفنية،

واند يشير أيضا إلى اعتماد الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروف باسم اتفاق إسكاسو، في 4 آذار/مارس 2018، في إسكاسو، كوستاريكا، وتعيين الأمين العام للأمم المتحدة وديعا له،

واند يشير إلى أن الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد عُيّن أميناً للاتفاق بموجب المادة 17 من اتفاق إسكاسو، وأن اللجنة مكلفة بالقيام بمهام الأمانة، التي تشمل، في جملة أمور، عقد وتنظيم اجتماعات مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية وتقديم الخدمات اللازمة لها، وتقديم المساعدة للأطراف بناء على طلبها في مجال بناء القدرات،

واند يشير إلى أن الاتفاق الإقليمي قد فتح للتوقيع أو التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام أمام بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الـ 33 في 27 أيلول/سبتمبر 2018 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك،

1 - **ينوه** ببدء نفاذ الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو) في 22 نيسان/أبريل 2021، بعد 90 يوما من الوفاء بالمتطلبات المحددة في المادة 22 من الاتفاق، بالتزامن مع اليوم الدولي لأمن الأرض؛

2 - **يرحب** باتفاق إسكاسو بوصفه أول معاهدة تبرم تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

3 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يوفر للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ضمن الموارد المتاحة وبما يتماشى مع الإجراءات المعتادة فيما يتعلق بالميزانية، موارد كافية ومستقرة ويمكن التنبؤ بها لأداء مهامها كأمانة للاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عملا بالمادة 17 من الاتفاق، مما يكفل تنفيذ الولاية؛

4 - **يدعو** اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى مواصلة التماس التبرعات لتغطية أي نفقات مباشرة ضرورية تنشأ عن بدء سريان اتفاق إسكاسو في عام 2021، ويشجع جميع الدول الأعضاء التي بوسعها الإسهام في هذا الصدد إلى القيام بذلك.

الجلسة العامة 13

22 تموز/يوليه 2021